سلطنة عمان

وزارة التنمية الاجتماعية

الجمعيات الأهلية المعنية بذوي الإعاقة البصرية ودورها في تهيئة البيئة المناسبة

(مجتمع بلا حواجز)

للمكفوفين

إعداد

عايد سبع السلطاني

خبير رعاية وتأهيل المعاقين

وزارة التنمية الاجتماعية

ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخليجي الثامن للمكفوفين

((الخريف ملتقى الكفيف))

لفترة ٢٥- ٢٩/ ٨/ ٢٠١٣م

سلطنة عُمان – صلالة

تمهيد :

تقوم فكرة هذه الورقة على إزالة الحواجز المتنوعة وتهيئة البيئة المناسبة للكفيف للعيش والإبداع ضمن (مجتمع بلا حواجز) حيث تشير العديد من الأبحاث إلى أن مشكلات الكفيف الحياتية والتوافقية لا ترجع إلى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها ، بل تعود بالأساس إلى الطريقة التي ينظر بها المجتمع إليه .

كما ذهب إلى ذلك تحليل " هنت " بأن السبب الأساسي في هذه المشكلات (وضع الحواجز) إنما يعزى إلي فشل المجتمع في التسامح مع / والتقبل للاختلافات و الفروق بين أفراد المجتمع من الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة العادية في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية اليومية . حيث ان لهم حقوقًا متساوية مع غيرهم من المواطنين التزم بها المجتمع فإن عليهم كذلك واجبات متساوية أن يشاركوا في بناء هذا المجتمع, لقد تفوق كثير من المعاقين في الدراسة والنشاطات التعليمية والفنون والآداب والعلوم وغيرها ولهم في ذلك قصص مؤثرة وإنسانية تؤكد أنه ما من شيء أروع من انتصار العزيمة والإرادة, والنجاح في تخطي الأزمات وتجاوز العقبات وتحقيق الطموحات

المقدمة :

نال مجال الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة اهتماماً بالغاً في السنوات الأخيرة سواء من ناحية الدراسة العلمية أو التقدم التكنولوجي. ويرجع هذا الاهتمام من ناحية إلى الاقتناع المتزايد في المجتمعات المختلفة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية (المكفوفين) كغيرهم من أفراد المجتمع لهم الحق في الحياة بأقصى ما تمكنهم قدراتهم و يرتبط من ناحية أخرى بتغير النظرة المجتمعية إلى هؤلاء الأفراد، إلى النظر إليهم كجزء من الثروة البشرية ما يحتم تنمية هذه الثروة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.

ولكي يستطيع الكفيف أن يندمج في المجتمع ويتعايش معه ويستثمر طاقاته ، فإن ذلك يتطلب توفير بيئة صحية، اجتماعية، ثقافية ومادية مناسبة، بحيث يمكنها استيعاب المكفوفين وغيرهم على حد سواء وهنا يظهر دور الجهات المسئولة والجمعيات المعنية بهم والمجتمع المعاصر بالمطالبة ببيئة تعمل على إزالة العوائق المادية واجتماعية ، كما تعمل على خلق فراغات وأنساق وعناصر معمارية مناسبة .

إن الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لهذه الفئة من المجتمع بمختلف أعمارها ، تتطلب ظهور نوعية خاصة من التصميم تعرف بالتصميم بلا عوائق، ويستخدم مصطلح التصميم بلا عوائق لتعريف مدى إمكانية تسهيل حركة جميع المعاقين بمختلف أنواع الاعاقه ومنهم الأشخاص المكفوفين.

فنجد أن تهيئة هذه البيئة المناسبة يساعد ضعاف البصر والمكفوفين على تحديد الاتجاهات وتفهم المواقف، مما يسهل حركة مستخدمي العصا البيضاء . واستمرارية الحركة والتنقل والتواصل دون وجود عوائق من خلال مخاطبة باقي الحواس دون الاعتماد على الغير .

إن المعنى الشمولي للتصميم بلا حواجز او عوائق هو كل تصميم يعمل على رفع كفاءة أداء الأنشطة اليومية الأساسية بحيث تنجز بصورة أفضل وأيسر وأكثر أماناً لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع من المعاقين .

هدف الورقة

مناقشة وتحليل الإعاقة وفق منظور النموذج الاجتماعي للعجز أو الإعاقة ، إذ يفسر فيه العجز أو التعويق بوصفة نتاج أي سلوك أو عقبات تمنع أو تحول دون قيام المكفوفين من الاشتراك في فعاليات الحياة في المجتمع ولا يفهم من ذلك أن النموذج الاجتماعي يغفل أو ينكر تأثير الإصابات و الفروق الفسيولوجية ولكنه يعالج هذا التأثير دون التقيد أو الالتزام بالأحكام ذات الطبع التقويمي لذا فمن المتصور أن استخدام النموذج الاجتماعي يؤدي إلي التمكين الاجتماعي لذوي الإعاقة .

وباختصار يؤكد النموذج الاجتماعي أن العجز و الإعاقة ناتجة عن عدم إدراك وعدم رغبة المجتمع في التعامل و التسليم بالاختلافات و الفروق في الخصائص والإمكانيات البدنية و العقلية بين ذوي الإعاقة وأقرانهم الغير معاقين . وينصب على ان للمعوقين حقوقًا متساوية مع غيرهم من المواطنين التزم بها المجتمع فإن عليهم , للنجاح في تخطي الأزمات وتجاوز العقبات وتحقيق الطموحات.

من خلال تبني السياسات التي تضمن للمعوقين الوصول إلى جميع المباني والمرافق العامة الجديدة والقائمة والمساكن ووسائل النقل العام حيثما كان ذلك ممكنًا, والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وممارسة الحقوق والحريات المكفولة لغيره من المواطنين, وتلقي العلم في إطار النظام المدرسي العام بقدر الإمكان, وتوفير الحوافز أو الوظائف المحجوزة أو المحدد شغلها من بينهم, وتيسير الحصول على القروض أو المنح التي تقدمها الدولة إليهم لمزاولة الأعمال الصناعية والتجارية والتعاونية الصغيرة, وإتاحة الظروف الملائمة للاستفادة الكاملة من مختلف الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترويحية, وحشد العديد من الخبراء والباحثين والأطباء والاجتماعيين لمساعدتهم.

خلفية تاريخية

لقد ظهر اتجاه التصميم بلا حواجز بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لإصابة الكثيرين بمختلف أنواع الإعاقات، إلا أن هذا الاتجاه انتشر ببطء في فترة ما بعد الحرب، إذ سيطر في هذه الفترة اتجاه جديد يعمل على الحرية وعدم التقيد في التصميم كنتاج للثورة التكنولوجية الكبيرة لنظم الإنشاء ومواد البناء، وقد تولدت هذه الثورة للتمكن من سرعة إنشاء وتشييد المباني التي دمرت وخربت أثناء الحرب، إلا أن سيطرة التكنولوجيا الحديثة على تصميم وإنشاء المباني دون مراعاة احتياجات المستعملين ، أدى لظهور عديد من المشكلات الاجتماعية والمادية الجسيمة، ما أعطى الفرصة لاتجاه التصميم بلا حواجز او عوائق للظهور مرة أخرى على الساحة العالمية مع بداية الستينات .

إن التصميم بلا حواجز يرفع من التكلفة إلا أن هذه النسبة تعتبر إلى حد ما منخفضة وللوصول إلى تكلفة أقل لابد من دمج مقومات التصميم بلا حواجز في مراحل التصميم الأولى حيث يمكن تطبيقها في مختلف الفراغات والأنساق والعناصر المعمارية ويمكن إدماجها بالأسس التصميمية للفراغات الداخلية والخدمية

إن تنفيذ التصميم بلا حواجز هو من أحد أهم الإشكاليات التي حظيت بالاهتمام العالمي، وقد قامت حكومات عديدة في مختلف دول العالم بسن القوانين والتشريعات وعقد مؤتمرات دولية حول إزالة العقبات المعمارية بالتعاون مع الاتحاد العام لضحايا الحروب والمعاقين ومتقاضي الضمان الاجتماعي والاتحاد العام لروابط الإسكان فكان المؤتمر الأول في ستريزا عام١٩٦٥ ثم مؤتمر كوبنهاغن/ مالموفي عام ١٩٦٩, وأوسلو عام ١٩٧٢ وواترخت عام ١٩٨٢ الذي رفع شعار "التخطيط للمعاقين تخطيط للجميع" وشهد مشاركة خبراء إعادة التأهيل ومعماريين ومهندسين ومخططي مدن وممثلي هيئات سياسية ووفود منظمات المعاقين في ١٧ دولة, وتوصلت الدراسات المقدمة التي تمت مناقشتها إلى نتيجة هي أن إيجاد بيئة خالية من العقبات لا تفيد المعاقين فقط بل جميع أفراد المجتمع.

ومع نهاية هذا القرن فإننا نجد أن الدول المتقدمة أخذت خطوات ايجابية نحو التصميم بلا حواجز، فعلى سبيل المثال قامت انجلترا بتعديل معظم مبانيها العامة، القديمة منها والحديثة، وراعت سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية في تصميم مصانعها للمتطلبات الخاصة بذوي الاعاقة انطلاقاً من كونهم عناصر منتجة، وكان العام١٩٩١ عام إزالة الحواجز من أمام المعاقين في دولة الأمارات إذ اجتمع معاقو الأمارات في التاسع عشر من ديسمبر في ذلك العام بساحة الصفاة بالشارقة إيذانا ببدء تنفيذ مشروع "مدينة بلا حواجز" بالنسبة للمعاقين في إمارة الشارقة. كما عملت دول عدة على سن وتشريع القوانين والأكواد الدولية والمحلية الخاصة بتصميم المباني العامة والخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ولذلك فإن أي جهد يبذل في مجال رعاية المعوقين وحل مشكلاتهم لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بهم ومن هنا تظهر أهمية تهيئة المجتمع وخدماته

ومرافقه العامة, بما فيها من طرق وشوارع وأرصفة ومبان, لتلائم حالات المعوقين وتسهل حركتهم وتنقلهم إليها وخلالها, وتيسر لهم استعمال مرافقها بشكل آمن ومريح, كما ينبغي مراعاة ذلك في التخطيط للبرامج والخدمات الخاصة بهم وأن تسير هذه الانشطة جنبًا إلى جنب مع كافة عمليات التأهيل والرعاية في هذا المجال, بحيث تحد من الصعوبات التي يواجهها المعاقين في تنقلاتهم في الطريق وداخل البيت وخارجه, في المدرسة والمعهد والجامعة والمسجد والبنك والمصالح والمؤسسات والشركات وغيرها.

التسهيلات البيئية وإمكانية الوصول-:

الالتزامات بالحقوق التيسرية :

جوهر الحقوق التيسيرية هو إزالة الحواجز التي تمثل العوائق إمام ذوى الإعاقة ، والتي تشكل حائلا بين المعاقين والتمتع بالحياة الطبيعية، والهدف الجوهري هو تمتع المعاقين بحقوقهم بالدرجة التي تساوى فعليا بينهم وبين الجميع في إمكانيات التعامل مع البيئة المحيطة بمعناها الشامل اى الدمج الاجتماعي ، ومن هذه الزاوية فالدولة ملتزمة بالعمل على تمتع المعاقين بما يمكن أن نسميه" حقوق تيسريه" وهى حقوق تعد تفصيلاتها من الأهمية بحيث يدور معها الحق وجودا وعدما، لذلك أطلقنا على تلك التفصيلات حقوق بحد ذاتها فالحق في الوصول مثلا يعني الوصول للأماكن، المتعددة واللازمة لتيسير انتقال الكفيف الى حياة المجتمع بمختلف جوانبه مثل تكنولوجيا الاتصالات، و التنقل والحق في الاستقلال الذاتي، يواجه حواجز لا حصر لها سواء على المستوى المادي أو الفكري، فبدون توفير الأجهزة المساعدة المناسبة، وآلات التنقل والإرشادات والوسائط المتعددة اللازمة والطرق والأرصفة، ومراعاة احتياجاتهم في التصميم العام للمباني والسلع والخدمات، بما يتطلب العمل تدريجيا ولكن بتواصل واستمرار على إزالة الحواجز المادية ليتمكن المكفوفون من التواصل مع المجتمع بمؤسساته المختلفة والمواطنين باختلافاتهم وتنوعهم بسهولة،

الالتزامات الحمائية :

ان ما تتطلبه الالتزامات الحمائية من الجهات ذات العلاقة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص المعوقين إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات وأية مرافق عامة متاحة للجمهور من خلال:

١- تطبيق كودة متطلبات البناء الوطني لاستخدامات الأشخاص المعوقين في كافة الأبنية القائمة والأبنية قيد الإنشاء في القطاعين العام والخاص والمتاحة للجمهور.

٢- بأن لا يجوز منح تراخيص البناء لأية جهة إلا بعد التأكد من تطبيق ما ورد في رقم (١) من أعلاه .

٣- يوفر قطاع النقل العام والمكاتب السياحية ومكاتب تأجير السيارات واسطة نقل واحدة على الأقل بمواصفات تكفل للأشخاص المعاقين استخدامها والتنقل بها بيسروسهولة.

٤- تقوم الجهات ذات العلاقة بتوفير وصول المكفوفين إلى تكنولوجيا ونظم المعلومات بما في ذلك شبكة الانترنت ووسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة

دور المجتمع المدني :

قضية الإعاقة ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله كون المجتمعات الحديثة تتشكل من خلال المؤسسات المدنية بمعناها الواسع كذلك هناك واجبات لها ابرزها نبذ(الاستبعاد الاجتماعي) لهيمنة أفكار بالية واتجاهات سلبية تجاه ذوي الإعاقة، كما يعود لهيمنة النظرة الطبية وسيطرة نظرية العجز على ذهنية على الكثير من افراد المجتمع ، والحقيقة أن ذوي الإعاقة قد قدموا الدليل علي قدراتهم وإمكانيتهم التي لا تقل عن غيرهم وإن كانت تختلف قليلا، ولكن يبقي بين الاعتراف النظري بتلك القدرات وبين التخطيط الفعلي المبني علي قناعة بإمكانيات ذوي الإعاقة مسافة طويلة علينا أن نجتازها

بإصرار وثقة بالوصول، أن مواجهة الإشكاليات الكثيرة التي تعيق ذوي الإعاقة عن التمتع بالحق بالحياة الآمنه من خلال بيئة اجتماعية ومادية ملائمة ، يحتاج لتغيير الأفكار قبل تغير القوانين والنظم، ويجب أن يقتنع الجميع أن هناك ثمن اقتصادي يدفعه المجتمع نتيجة إهدار طاقات بشرية هائلة، كما أن هناك ثمن اجتماعي باهظ تتحمل الأسرة الجزء الأكبر منهِ.

وهناك مجالات على المجتمع النهوض بها ، ومن هذه المجالات – الدمج الاجتماعي – من منطلق قبول الأخر والاعتراف بالإعاقة كجزء من التنوع البشرى فإعداد المجتمع لهذا التقبل من المستحيل أن يتم بإجراءات حكومية، بل أن الفاعل الرئيسي هنا هو المجتمع المدني الأكثر اقترابا من أفراده بتنوعهم، كما أن لدى تلك االمؤسسات بنية وخبرات بحثيه تمكنها من لعب ادوار هامة لتأصيل الكثير من الحقوق وتوفير المعلومات والإحصاءات، هذا بالطبع إلى جانب الدور المحوري في الدفاع عن المعاقين وحقوقهم الرعائية والصحية والتربوية والتأهيلية والنفسية والاجتماعية الشاملة مع توفير المعينات التعويضية المساعدة ..

ففي بلدان متقدة (المانيا) (على سبيل المثال) يتمتع المعوقون عموما والمكفوفين خصوصا بالمساواة مع سائر المواطنين ولهم كل الحقوق والمجتمع لا يحرمهم أو يعوق حركتهم حيث يتكامل المعوقين مع المجتمع على أساس برنامج حكومي شامل وجامع يقدم لهم إجراءات تنسيقية في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية في مجال الصحة العامة والرفاهية الاجتماعية والتعليم العام والعمل والثقافة بالإضافة إلى التعرف المبكر وتعليم الأطفال المعوقين بدنياً وعقلياً وتوضح نمو عملية تحقيق الأهداف العامة للتعليم سواء بطريقة كاملة أو حسب ظروف الإعاقة وشدتها . ويعتبر تعليم المعوقين في الدنمارك ضمن النظام التعليمي العادي واندماجهم في الحياة المدرسية . وتقوم سياسة المدرسة وسياسة

المجتمع على خلق صلات وثيقة بين الناس على حد سواء لا فرق بين العاديين منهم والمعوقين

إمكانية الوصول للبيئة الملائمة

تبين الدراسات البحثية أن هناك صيغة وحيدة للنهج الإنمائي فيما يتعلق بالإعاقة والمعاقين هي منع الاستبعاد وتشجيع الاندماج والمشاركة الفعالة والكاملة والمساواة

ولا يمكن اعتبار الملامح القائمة للبيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تنطوي على أثر تمييزي على المعوقين بوصفها مجرد حادثة أو مصادفة. بما يتطلب الأمر اتخاذ إجراء لتصحيح الاتجاهات العامة التي لاتسمح بحدوث التحيز والتمييز في المجتمع او التي تعززه. ولما يمكن بها تغيير البيئة الاجتماعية وجعلها أكثر شمولا بوصفها أولوية في تعزيز تكافؤ الفرص للمعوقين. والموضوع المشترك في النُهج الإنمائية.

إن تهيئة بيئة تتاح فيها إمكانيات الوصول يتأثر بها الجميع. بما يركز على التمكين والمشاركة وتغيير البيئات تشجيعا لتكافؤ الفرص لصالح الجميع. وينعكس التقدم التكنولوجي في البيئة المادية في اتساع نطاق الوسائل التي تعزز إمكانيات الوصول أمام الجميع وذلك من حيث يسر الاستعمال والديمومة والتصميم الذي يراعي الجهد المبذول.

ويشمل السياسات والأطر القانونية، والمستوى النسبي للتنمية، والترتيبات المؤسسية والقدرات الوطنية بغرض التخطيط لدعم الإجراءات الحافزة والابتكارية لتنفيذ توجيه بناء القدرات . فيما يتعلق بهدف تهيئة بيئات تتيح إمكانيات الوصول إمام الجميع المرتبط بعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بدعم مالي وتقني من حكومة اليابان (وزارة التشييد على وجه خاص) بمشروع إقليمي لتهيئة بيئات غير مسببة للإعاقة وتهيئة بيئات طبيعية تضمن استمرارية

الحركة دون وجود عوائق وإيجاد وسيلة اتصال تخاطب باقي الحواس التي يعتمد عليها المكفوفين في حركتهم دون الاعتماد على مساعدة الآخرين.

كيف نوفر بيئة عمرانية ملائمة ؟؟

أ- إعداد تصاميم ومواصفات خاصة تراعي في مشاريع الطرق والمباني والمنشآت الحكومية ومراكز الخدمات العامة بحيث تفي بمتطلبات فئات المعاقين مع اعتبارها ملزمة في المشاريع الجديدة وبحث إمكانيات تعديل التصميمات في المباني القائمة.

ب- دراسة الوسائل المعمارية الحديثة التي تحد من أخطار البيئة وتساعد المعاق (الكفيف) على ممارسة حياته كغيره من الأسوياء في المنزل ومكان العمل والمدرسة والمسجد والمكتبة والأسواق.

ج- تزويد المطارات ومحطات حافلات النقل الجماعي بالتجهيزات الهندسية الحديثة والتي تيسر صعود المعوقين ونزولهم.

د- تطبيق تعليمات الأمن والسلامة في مواقع الإنشاءات وحفريات الطرق والشوارع وإضافة وسائل تحذير صوتية إلى وسائل التحذير الضوئية وحواجز كافية حول موقع العمل, واستخدام الوسائل المناسبة لتنبيه المارة في مواقع العمل مثل الأجراس في أوناش نقل مواد البناء.

هـ - وضع نوع من البلاط ذي ملمس خاص في ممرات المشاة وفي الأسواق التجارية يمكن تحسسه بالقدم وتمييزه بسهولة.

- الأسـواق:

أ- إعداد مداخل خاصة وممرات تتناسب مع الوسيلة التي يستخدمها الكفيف في انتقالاته إلى وداخل السوق ونوعية هذا السوق وتركيبه (ملابس, مواد غذائية, فواكه وخضروات, جملة , مفرق).

ب- التزام المتعاملين مع المكفوفين في الأسواق والمترددين بإعطاء حق الكفيف الإنساني وأولوية الاستجابة إلى طلباته, مع الضرب بشدة على يد من يحاول استغلاله.

ج- تيسير استخراج رخص المحلات التجارية لطالبيها من المكفوفين كلما كان ذلك ممكنا وعند التنافس مع غيرهم أو تخصيص نسبة مئوية مما تطرحه البلديات من أملاكها للإيجار.

د- التنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية لإقامة معارض دورية تخصص لأدوات وأجهزة ومتطلبات المكفوفين وآخر ما توصل إليه العلم وما بلغته التقنية لتأمين اندماجهم الاجتماعي ومنها التيسيرات البيئية والسكنية . . .

هـ- تصميم أكشاك معينة في الأسواق التجارية تؤجر بإيجارات مخفضة للمكفوفين الراغبين.

و- تهيئة وسائل الراحة والسلامة للكفيف في ارتياده الأسواق كغيرها من المرافق العامة (مواقف خاصة للسيارات , ممرات, منزلقات, منحدرات بسيطة, لوحات إرشادية خاصة الدورات مياه معينة).

إن تأهيل البيئة للكفيف يعني توفير الظروف البيئية المناسبة سواء ما يتعلق منها بالبيئة البشرية أو البيئة المادية والطبيعية وذلك من أجل توفير الظروف الملائمة لنجاح عملية التأهيل وتلبية الاحتياجات المساندة لتجاوز حالته .

وتعتبر البيئة المحررة من العوائق من أهم الاتجاهات التأهيلية المعاصرة والتي حظيت باهتمام كبير سواء على المستوى التشريعي أو المستوى التنفيذي في العديد من دول العالم.

إن عملية تأهيل البيئة يجب أن تركز على عنصرين لا يقلان أهمية عن بعضهما البعض وكذلك لايقلان أهمية عن تأهيل الفرد المعاق نفسه وهما:

- العنصر الأول: ويتمثل في تأهيل الأسرة التي يعيش في ظلها الفرد المعوق سواء بتعديل اتجاهات أفرادها أو بإرشادهم وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لهم أو بتدريبهم على أساليب التعامل مع الفرد المعاق .كما ويشتمل هذا العنصر أيضاً على تعديل وتطوير الاتجاهات الإيجابية من قبل أفراد المجتمع لزيادة تقبل الفرد المعوق ومنحه فرص الاندماج والعيش بحرية واستقلال.
- العنصر الثاني :ويتمثل في البيئة الطبيعية وتأهيلها لتتناسب مع حاجات ومتطلبات الأفراد المعوقين والمتمثلة في السكن والمواصلات وتهيئة المباني العامة والتجارية والخدمات الترويحية وإجراء التعديلات الملائمة عليها لتمكين الأفراد المعوقين من الاستفادة منها بدون أية حواجز أو عوائق، كذلك الأمر فيما يتعلق بوسائل المواصلات لتيسير مهمة تنقلهم.

ومن المؤشرات الدالة على اهتمام الدول بتحرير البيئة من العوائق هو قيام العديد منها بسن التشريعات والقوانين والأنظمة التي تطالب بإجراء التعديلات اللازمة على المباني والمنشآت والطرق وإشارات المرور وغيرها ضمن مايسمى كودة البناء الخاصة بالمعاقين، أو قانون العوائق المعمارية الذي صدر في أمريكا عام(1968 م) الشناوي(1998) مثلا.

دور الاتجاهات الاجتماعية في تهيئة بيئة بلا حواجز

إن تاريخ رعاية وتأهيل المعاقين عموما يعكس في الواقع على تاريخ تطور الاتجاهات نحوهم كما أن نجاح البرامج التي تهدف إلى مساعدة هؤلاء المعاقين ربما يرتبط إلى حد بعيد بإمكانية تعديل الاتجاهات السائدة في وقت ما أو مجتمع ما تجاههم.

وتتباين ردود الفعل التي يظهرها غير المعاقين تجاه الأشخاص المعوقين تبايناً كبيراً، وعلى حين يشعر بعض الناس بالارتياح عند تعامله في موقف تفاعلي مع الشخص الذي لديه حالة إعاقة ، فإنه بالنسبة لمعظم الناس تكون هذه الخبرة صعبة ، بل وفي بعض الأحيان مسببة لعدم.المواجهة والتهرب ومثل هذه الاستجابات البالغة السوء تعبر عن مشاعر سيئة تتولد من رؤية الحالة وما يصحب ذلك من مقاومة كبيرة لوجود آخرين في بيئة متنوعة أو في المواقف الاجتماعية مع الأشخاص الذين لديهم حالات عجز شديدة –وإن أحد النتائج المترتبة على مثل هذه الانفعالية السالبة هي توليد سلوك التجنب لدى الغير معاقين ، وبالتالي حرمان المعوقين من فرص التفاعل الحر والمنفتح مع العالم الأكبر.

كيف نستثمر الاتجاهات في خدمة قضية الإعاقة والمعاقين :

لكي يتبنى الإنسان قضية ما ، ويسعى للدفاع عنها وتحقيق أفكارها ، يجب أن يمتلك طرفي معادلة مهمة ...

الطرف الأول: (قوة الإيمان بالقضية)

الطرف الثاني: (الدافعية نحو القضية)

وكل من هذين الطرفين يتكون نتيجة خبرات تراكمية ومعلومات حول موضوع القضية المتبناة ، هكذا يتكون الاتجاه نحو تحقيق هدف ما .

وهناك علاقة قوية بين التوعية بقضية المعاقين وتكوين الاتجاه نحوها ، إذ أن التوعية تعني إما تصحيح مفهوم خاطئ أو إضافة معلومات جديدة تساعد على تبني الانسان لتلك القضية. حيث ان الأساس في تحسين وضعية المعاقين في المجتمع يعتمد علي تغير الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ، وذلك من خلال برامج توعية أفراد المجتمع بكافة قضايا الإعاقة والمعوقين

أما بالنسبة للشخص الكفيف ، فإن كل موقف وتفاعل جديد يمكن توقع جميع أنواع الاستجابات وفي نفس الوقت فإنه على الرغم من شيوع الاتجاهات ، فإن هذه الاتجاهات قد تختلف من إعاقة إلى إعاقة أخرى ومن موقف إلى موقف آخر .بل إن استجابات الأفراد المكفوفين لحالتهم الخاصة يمكن أن تعمل كمثيرات تؤثر على الاستجابات التي يبديها الآخرون نحوهم .فمع المراحل الأوللحالة تشيع ردود فعل سالبة مثل القلق، الاكتئاب، الحزن، الإنكار والأنماط النكوصية للسلوك وكذلك أنماط ذات المدى البعيد مثل السلبية، الاعتماد على الغير، الانسحاب، التعويض وأساليب المواجهة .وهذه كلها تدخل كمحددات للدمج الاجتماعي,ما جعل البعض الآخر يركز على أهمية تأهيل الكفيف أولا تأهيلا اجتماعيا ليتم فيما بعد تأهيل المجتمع وتعديل اتجاهات أفراده بالإضافة إلى إزالة الحواجز المعمارية في البيئة مما يؤدي إلى خروج المكفوفين للحياة واختلاطهم بالآخرين لاثبات القدرات والإمكانيات والتأثير والتأثر في الحياة ، وهذا يهيئ الفرصة من جديد لتعديل الاتجاهات نحوهم .كما يساعد على تعديل الاتجاهات ما يوجه إلى الجمهور من توعية من خلال وسائل الإعلام، وكذلك إشراك أسرة المعوق والشخصيات المعنية في برنامج التأهيل ومراجعة التشريعات بشكل مستمر يوسع دائرة اهتمامه آخذاً في الاعتبار ضرورة تعديل

البيئة التي يتعامل معها الكفيف ليحقق التوازن أو التوافق المطلوب في حياة الفرد. ومجمل ذلك له تأثير بالغ على الخدمات التربوية والتأهيلية للمعوقين عموما ، بمن فيهم ذوى الإعاقات البصرية ، كونها تتأثر بشكل كبير بالاتجاهات المجتمعية. فقد أصبحت حاجات وحقوق هؤلاء الأشخاص والأصوات المنادية بقبولهم وتفهمهم ودمجهم في المجتمع مسموعة ومدعمة من الحكومات والمجتمعات، وكنتيجة حتمية لذلك فان أصحاب القرار وغيرهم أصبحوا أكثر تفهما وقبولاً للمكفوفين(الحديدي، ١٩٩٨: ٢٢-٢٣).

إن قضية تمكين ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع اندماجا كليا هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلي كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال المجتمعي و الوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تري أن الإعاقة مصدرا من مصادر التهميش والإنكار .
حيث ان الأساس في تحسين وضعية المعاقين عموما والمكفوفين خصوصا في المجتمع يعتمد علي تغير الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ، وذلك من خلال برامج توعية أفراد المجتمع بكافة قضايا الإعاقة والمعاقين .

دور الجمعيات المعنية بذوي الإعاقة البصرية

حظيت قضايا الأشخاص المعاقين في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها سلطنة عُمان سواء بالجانب الحكومي او الخاص او الاهلي ومن خلال الجمعيات المعنيه بتقديم الخدمات المتنوعه لهم ومنها جمعيات المكفوفين باهتمام كبير بإتاحة فرص الدمج الاجتماعي بغاية الاستقلالية ، وبالتالي تمكين المعوق من لعب دور المواطن الفعال والإيجابي وتكريس ذلك أدوارها:

١- تعريف الشخص المعاق حقه البديهي .

٢- في تحديد السبل الفضلى للحصول على هذا الحق .

٣- العمل الدائم من خلال المشاركة مع أجهزة وأنظمة الدولة من أجل تثبيت هذا الحق وإيصاله إلى أصحابه وتحويل العلاقة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني .

وانطلاقا من كل ذلك جاء صدور القوانين المعنيه والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ويتجلى الاهتمام ذاته الذي انعكس على تناول هذه القضايا في أكثر من مجال بهدف تهيئة المجتمع لكي يتمتع فيه الأشخاص ذو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم مشاركة فاعلة قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص .

وقد بنيت رؤية الإطراف الثلاث المعنية (الحكومي والخاص والأهلي "الجمعيات") على الأيمان بأن حجم المشكلة القائمة ومتطلباتها تجعل من المستحيل على أي جهة أن تواجهها بمفردها- لذلك لابد من تتظافر الجهود وتنسق الأعمال بين كافة الجهات المختصة لتحقيق الغايات المنشودة واستنباط آليات عمل متكاملة لخدمات ذوى الإعاقة في كافة المجالات الحياتية (الاجتماعية – التربوية – الصحية – الثقافية – الرياضية – البيئية ..) لتحويلهم إلى عناصر منتجه ذات قيمه عالية للمجتمع إضافة إلى ان هناك ثمن اجتماعي باهظ تتحمله أسر هؤلاء والمجتمع . . . وبذلك يتطلب كسر الحواجز وتقليل فجوة الاتصال وتعزيز نهج المشاركة مع كافة الجهات والمؤسسات المجتمعية المعنية ، فرسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمتابعة والدعم لجميع الأنشطة المبذولة لخدمة هذه الشريحة والتي تتضافر فيها الجهود وتتوافق حول الأهداف وما يترتب عليها من عمليات رصد النتائج من قبل كافة الجهات ذات العلاقة هدف انتهجته للتأكيد على الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان المعاق بشكل خاص ، وإلى وضع الأحكام التفصيلية والأطر

والآليات العملية التي من شأنها ضمان توفير هذه الحقوق في الواقع والممارسة وليس في حيز المبدأ والنظرية بشكل يتطور معه العمل في مجال الإعاقة :

*من الرعاية والعمل الخيري المحض إلى الحق للمعاق والواجب على المجتمع والدولة.

*ومن التهميش إلى الاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية وفي الدورة الاقتصادية للوطن لإعداد الخطة العامة لرعاية هذه الشريحة ووضع البرامج الخاصة لرعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم والنهوض بمستواهم وكذلك تعزيز الخطط والبرامج المتعلقة بالتوعية بجميع أنواع الإعاقة والوقاية منها والدفاع عن مصالحهم وقضاياهم والعمل على دمجهم في الحياة العامة وضمان تسهيل حصولهم على حقوقهم كافة من خلال توفير كافة السبل والتسهيلات البيئية والاجتماعية والتعليمية والرعائية والاقتصادية للمساهمة في استثمار طاقاتهم وقدراتهم في بناء الوطن، على مختلف الأصعدة حيث تتألف اللجان (كما في سلطنة عُمان) من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة. إضافة إلى ممثل عن الأشخاص المعاقين وممثل عن المراكز والجمعيات التي تقدم خدمات لهذه الشريحة .

وفي سلطنة عُمان تم إسناد أدوار ومسؤوليات للجهات المختصة الممثلة في اللجنة الوطنية لتتحمل تقديم الخدمات التخصصية لهذه الشريحة من المجتمع بما يعزز النهج ألتشاركي والاختصاصي وروح الفريق الواحد من خلال تشكيل ثماني لجان تخصصية فرعية في المجالات (الصحة – التربية والتعليم – التدريب والتأهيل والتشغيل – الرياضة – البيئة الملائمة (مجتمع بلا حواجز) – المالية – الأعلام – النقل والاتصالات)التي تقع ضمن تخصصات كل وزارة للوصول إلى تغطية احتياجات الأشخاص المعاقين ، ويرأس كل لجنه سعادة الوكيل أو أحد كبار المسئولين الذي يمثل الوزارة المعنية في اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين لتكون أذرع لمساعدتها في تنفيذ ما أنيط بها من اختصاصات وفق القانون المذكور وأعطي لهذه اللجان الحق

بالاستعانة بمن ترى الاستعانة به للقيام ببعض المهام الداخلة في اختصاصاتها بما في ذلك تشكيل فريق فني لتسهيل أعمالها ونجاعة خططها ويمثل في هذه اللجان الجمعيات المعنية بالمعاقين ومنها جمعية النور للمكفوفين بالسلطنة .

ومن هذه اللجان :

لجنة البيئة الملائمة (مجتمع بلا حواجز)

حيث تم تشكيل هذه اللجنة لتعني بأمور البيئة الملائمة (مجتمع بلا حواجز) للأشخاص المعاقين برئاسة سعادة المهندس وكيل وزارة الإسكان وعضوية ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية– ممثل عن وزارة السياحة –ممثل عن وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه – شرطة عمان السلطانية – ممثل عن بلدية مسقط ممثل عن الجمعيات المعنية بالمعاقين ومنها جمعية النور للمكفوفين ممثل عن القطاع الخاص بموجب القرار الوزارى رقم (٢٠١٠/٨٤) وتختص اللجنة بالمهام التالية :

- التنسيق مع الجهات المعنية لتحديد المعايير والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية الواجب توفرها في المباني والطرق والمرافق العامة لتيسير استخدامها من قبل الأشخاص المعاقين.
- العمل على تهيئة البيئة المناسبة لتسهيل حركة الأشخاص المعاقين إضافة إلى توفير التسهيلات اللازمة لتمكينهم من استخدام الأجهزة والمعدات والمرافق المناسبة بما يسهل حركتهم ويؤمن سلامتهم .
- العمل على تفعيل الشعار العالمي للمعاقين ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضعه بشكل ظاهر عند المداخل والمخارج والمصاعد والمواقف والتجهيزات والمركبات الخاصة للمعاقين ، وإزالة جميع اللوحات غير المعتمدة حسب المواصفات .
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل في المواضيع الداخلة في اختصاصها .
- أية مواضيع تحال إليها من قبل رئيس اللجنة الوطنية

وبالتأكيد أن الأمل ان يكون تمثيل الجمعية بهذه اللجنة فاعلا من ناحية مناصرة وتثبيت هذه الحقوق بما يلبي احتياجات الأشخاص المكفوفين بالمقترحات الفعلية لممارسة اللجنه مهامها وغيرها التي تدخل ضمن إزالة الحواجز إمامهم بقدر ما يدخل ضمن صلاحيتها او تنسيقها مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ ما يمكن تنفيذه من المقترحات التالية :

مراعاة أن تكون علامة سيارات الأجرة ناطقة بالصوت ليعلم الكفيف إن هذه سيارة أجرة لنقلهم ومرافقيهم من منازلهم إلى مقر أعمالهم ومراكزهم الخاصة والمستشفيات والأسواق والأماكن السياحية ليتم تنقلهم بحرية وليسهل دمجهم في المجتمع.

- وضع جهاز ناطق ليخبر الكفيف عن مكان سيره وتحديد طريقه تماماً في جميع المرافق الخاصة والعامة ليكون كخريطة توضيحية له بالصوت.
- تحدد مقاعد خاصة للمكفوفين في جميع وسائل النقل الخاصة والعامة تزود بلوحات إرشادية يوضع عليها اسم ورقم الحافلة وأرقام الطوارئ للإحساس.
- أن تكون وسائل الأمن والسلامة المكتوبة في جيب المقعد بطريقة برايل (الخط البارز) ليستفيد منها المعاقون بصرياً
- توفير العصا البيضاء بالكمبيوتر الناطق والمبرمج في جميع مناطق الحي واتجاهاته ومنازله.
- كتابة أرقام المنازل وأسماء الأحياء بالخط البارز بجانب المبصر مع مراعاة أن تكون أماكن المشاة في الطرقات واسعة وعريضة وكذلك الأرصفة لتساعد المعاقين بصرياً.
- وضع ما يرشد الكفيف إلى المكان الذي يريد الذهاب إليه في الأسواق والمستشفيات والمرافق العامة بحيث يوضع على كل اتجاه علامة مميزة عن الاتجاه الآخر لتسهيل حركته مثل جهاز ناطق أرضي حينما يطأ عليه الكفيف بقدمه

ينطق باسم المكان ولا أظن إن هذا مستحيل في ظل وسائل التقنية الحديثة التي نعيشها الآن ووسائل التقنية التي يجب أن تطوع لخدمتهم .

-عمل خارطة للطرق بطريقة برايل (الخط البارز)مع الرسوم التوضيحية .

-كتابة أرقام المنازل وأسماء الأحياء بخط برايل بجانب المبصر مع مراعاة أن -- تكون أماكن المشاة في الطرقات واسعة وعريضة وكذلك الأرصفة لتسهيل حركة المعاقين بصرياً.

- أيضاً في الأسواق والمستشفيات والمرافق العامة وضع ما يرشد الكفيف الى المكان الذي يريد الذهاب إليه بحيث يوضع على كل اتجاه علامة مميزة عن الاتجاه الآخر تسهل حركته مثل وضع جهاز ناطق رضي حينما يطأ عليه الكفيف بقدمه ينطق باسم المكان ولا أعتقد إن هذا مستحيل في ظل وسائل التقنية الحديثة والتي يجب تطويعها لخدمتهم.

- تزويد البوابات في جميع المراكز التجارية والمستشفيات بلوحات إرشادية مكتوبة بخط برايل توضح اتجاهات العيادات والمرافق داخل المراكز والمستشفيات مع وضع مفاتيح التنقل بالمصاعد بالخط البارز.أو الصوت الناطق.

- تخصيص مساكن مؤهلة وفقاً لمعايير خاصة بالمكفوفين وتمليكها او تأجيرها لهم بأسعار رمزية. ..

- تفعيل قانون الإعفاءات الجمركية الخليجي بما يخص للأجهزة الخاصة بالمكفوفين حيث لا يخفى ان ألاجهزة المساعدة للمكفوفين غالية الثمن لاحتكار الشركات المصنعة- اضافة الى ما تحتاج الى دعم من أفراد المجتمع الخيرين والحكومات الموقرة بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى للخدمات الحياتية المكملة لإزالة مختلف الحواجز .

الخاتمة :

أن هـذه الورقـة تطمـح في مناقشـة قضـايا البيئـة الملائمـة باعتبارهـا احـد المشـكلات المهمـة الـتي تواجـه المعـاقين عمومـا والأشـخاص المكفـوفين خصوصـا ولا نـدعى شمولها لكافـة حقـوق الأشـخاص المكفـوفين ، فقـط تأمـل أن تكـن بدايـة لفـتح أوسـع حـوار ممكـن بـين النشـطاء والمهتمـين حـول مـا جـاءت بـه مـن حقـوق، والحقيقـة ان المكفـوفين قـد قـدموا الـدليل السـاطع علـى قـدراتهم وإمكانيتـه الـتي لاتقـل عـن غـيرهم– ولكـن يبقـى بـين الاعـتراف النظـري بتلـك القـدرات وبـين التخطـيط الفعلـي المبـني أو الـذي سـيبنى علـى قناعـات وإمكانيـات المجتمـع . . وتبقـى هنـاك مسـافة طويلـة علـى الاشـخاص ذوي الاعاقـة البصـرية اثبـات قـدراتهم للوصـول الى مواجهـة الإشـكاليات الـتي تعيـق تمـتعهم بحقـوقهم . . . ويحتـاج كـل ذلـك إلى تغيـير الأفكـار قبـل تغيـير القـوانين والـنظم ،ومـن خـلال توحيـد رؤيتهـا كـأفراد ضـمن هـذا المجتمـع الكبـير مازالـت إلى حـد كبـير تملـك الطمـوح والأمـل في المسـاهمة في بنـاء خطـط الـدول التنمويـة فيمـا إذا سـنحت لهـا الفـرص لابـراز قـدراتها مـن خـلال تـوفير البيئـة الملائمـة (مجتمـع بـلا حـواجز) ولـيس هـذا بعيـد ان لم يكـون واقعـا امـام حكومـات دول مجلـس التعـاون الخليجيـة ومنهـا حكومـة سـلطنة عُمـان بقيـادة بـاني مجـد السـلطنة في عصـرها الحـديث عهـد النهضـة المباركـة السـلطان قـابوس بـن سـعيد المعظـم – حفظـه الله ورعـاه – ، كمـا نأمـل أن تكـن بدايـة لعمـل جمـاعي تشـاركي مـن الجميـع يهـدف إلى نشـر الحقوق الخاصة بالمكفوفين على أوسع نطاق ممكن ومنها الحقوق المجتمعية البناءة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المراجـــــع

١. قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني السامي (٢٠٠٨/٦٣).
٢. الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة – والتي تمت المصادقة عليها بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/١٢١)
٣. القرار الوزاري بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين رقم ٢٠٠٨/١م)
٤. وزارة التنمية الاجتماعية - القرار الوزاري رقم٢٠١٠/٨٤م تشكيل اللجنة الفرعية لأمور البيئة الملائمة (مجتمع بلا حواجز).
٥. وزارة التربية والتعليم – ورقة عمل – استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم لذوى الإعاقة البصرية – الملتقى الخامس للمرأة المعاقة للفترة ٢٦-٢٧/ ديسمبر / ٢٠٠٧م –أمل محمد ألهاجري – البحرين
٦. مقدمة في تأهيل المعاقين – جامعة الملك سعود / كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع / قسم التربية الخاصة
٧. فيما يتعلق بهدف تهيئة بيئات تتيح إمكانيات الوصول إمام الجميع المرتبط بعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين (١٩٩٣-٢٠٠٢)، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بدعم مالي وتقني من حكومة اليابان (وزارة التشييد على وجه خاص) بمشروع إقليمي لتهيئة بيئات غير مسببة للإعاقة للمعوقين والمسنين. ونشرت اللجنة مبادئ توجيهية (ST/ESCAP/1492) ودراسات حالات إفرادية (ST/ESCAP/1510) عن تجارب وطنية مختارة لتهيئة بيئات طبيعية غير مسببة للإعاقة. ونظمت اللجنة حلقات عمل في بيجين ونيودلهي وقامت باختيار مبادئ توجيهية للمتدربين في الميدان في بنغالور (الهند)، وباتايا (تايلاند) وبينانج (ماليزيا).

٨. أخضر،فوزية بنت محمد حسن لمدخل إلى تعليم ذوي الصعوبات التعليمية والموهوبين)مكتبة التوبة ١٤١٤هـ
٩. المغلوث ،فهد حمد أحمد -رعاية وتأهيل المعوقين في المملكة العربية السعودية الواقع والطموحات)الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
١٠. لشيباني , مختار محمد سعيد- المعايير التصميمية للمعوقين حركياً في البيئة العمرانية) ١٩٩٤م.
١١. المقرن ،عبد العزيز بن سعد- الإعتبارات الإنسانية في التصميم المعماري)النشر العلمي والمطابع -جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية - الرياض ١٤١٩هـ